بشكل مباشر في مواجهة حركة التحرر الفلسطينية ، ومعاكسة الحقوق الشرعية الراهنة للشعب الفلسطيني .

وبالنتيجة فان الفرق بين الاستراتيجية الاميركية لما قبل الحرب وبعدها تتلخص في المراهنة على قوة اسرائيل التي تكفي للاحتفاظ بالاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتحقيق تسوية في ظل الاختلال الواسع في موازين القوى بين العرب واسرائيل . اما بعد الحرب وفي ظل التعديل النسبي في موازين القوى ، فان الولايات المتحدة اتخذت دور «الوسيط» بين العرب واسرائيل على ارضية القرار ٢٤٢ ، وتحركت على اساس انها « **صاحبة الرهينة الفعلية** » التي « تقايض وتساوم » على كل شبر من الارض لضمان استمرار مصالحها وتوسيعها [تصريحات كيسنجر للسادات: السوفيات يزودونكم بالسلاح ونحن نعطيكم الارض ، هذا بالرغم من ان الولايات المتحدة لم تحدد موقفها رسميا من الانسحاب الى حدود ٤ حزيران كليا] .

والعلاقة بين رحلة اعادة النظر الاميركية ، وعملية المراجعة والمراهنة الاسرائيلية هي علاقة **متداخلة ومتكاملة** ، والمرتكزات التي تشيد عليها مصالح الولايات المتحدة **هي اياها** مصلحة وجود اسرائيل وضمان امنها ومستقبلها ومطامحها المستقبلية ، وبين « التكييف » الاميركي والمواجهة الاسرائيلية يتحدد موقع اسرائيل بعد الحرب **كدور وكأداة** في الاستراتيجية الاميركية العالمية .

من هنا فان تحركات السياسة الاميركية ما بعد الحرب **تنسجم وتتقابل في خطوطها العامة** ، وان بدت متعارضة في التطبيقات ، مع خطوط المراجعة والمراهنة الاسرائيلية المرتكزة على حسابات حقائق ووقائع الحرب بالنسبة لمستقبل اسرائيل . وما اعلنه كيسنجر قبيل « فصل القوات » المصرية الاسرائيلية ، بأنه « يعتقد ان اسرائيل توافق على « فك التحام القوات » ببساطة لكونه ليس ثمة خيار آخر » ، يؤكد هذه الحقيقة بوضوح .

ان دعائم الاستراتيجية الاميركية الاساسية تخدم بالاساس سياسة ومصالح اسرائيل وتتطابق في خطوطها العامة مع مرتكزاتها .

فالدعامة الاولى في السياسة الاميركية « حماية أمن اسرائيل ومستقبلها » مترجمة في انتحرك السياسي للولايات المتحدة بعد الحرب لتحقيق « اعترافات ، وضمانات عربية واميركية ودولية » لاسرائيل **ترتبط بالمراهنة** على ما تحدثه التطورات الفعلية ، الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي ستخلقها حالة انهاء المواجهة و«السلام المؤقت» بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة وضمان لامن اسرائيل ومستقبلها .

والدعامة الثانية ، المتمثلة في « ترسيخ النفوذ الاميركي في المنطقة وتوسيعه » هي **دعامة لمصالح وأهداف اسرائيل**، لانها تشكل الارضية الموضوعية للاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعكس التغييرات الطبقية في الانظمة الوطنية بشكل خاص، والتي تراهن اسرائيل على التعايش الاقتصادي والسياسي معها ، ومن خلالها « مع شعوب » المنطقة العربية . وما اوردته « هآرتس » في ١٩٧٤/١/٢٠ من « ان زيادة النفوذ الاميركي في المنطقة هو الامر الذي نرغب فيه جدا » يؤكد مراهنة اسرائيل على هذه الدعامة الاميركية وفاعليتها بالنسبة لاسرائيل وتأثيرها في مجريات الصراع .

والدعامة الثالثة : تخريب العلاقات العربية السوفياتية « واقصاء دور الاتحاد السوفياتي » ، هي دعامة يشكل النجاح الاميركي فيها ، وفي أي خطوة على طريقها مصلحة اسرائيلية استثنائية وهي الوجه الثاني للدعامة الاولى . ومن بين ما تحققه لمصلحة اسرائيل في صراعها مع العرب : تجريدهم من السلاح غير المشروط . اضعافهم